إعلان الشّباب

الاستعراض الإقليمي السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية

عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

المشاورة الإقليمية لليافعين والشباب[1]
تونس، 22-23 حزيران/يونيو 2023

تمهيد

اجتمعنا، نحن شباب[2] المنطقة العربية، في المشاورة الإقليمية لليافعين والشباب حول الاستعراض الإقليمي السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية، لنحشد جهودنا ونضم أصواتنا لدعم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وإذ نؤكد أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية شكّل نقلة نوعية في مقاربة ترابط قضايا السكان والتنمية في إطار شامل ومتكامل يكرس الحقوق الإنجابية للفرد كحقّ أساسي من حقوق الإنسان، وأنه أكد على ضرورة تمكين النساء والفتيات كشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة، ودعا الحكومات إلى الاستثمار في الشباب، والقضاء على الفقر وحماية الفئات الهشة.

نؤكد أن عدة إنجازات قد تحقَّقت في هذا المجال، لا سيّما التوسُّع في تقديم خدمات تنظيم الأسرة وإدماج بعض الدول لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية داخل منظومة الرعاية الصحية الأوليّة، وانخفاض معدلات الوفيات خاصة بين الرُضَّع والأطفال، ووفيات الأمهات، نتيجة تحسين جودة الخدمات المتعلقة بصحة الأم وتنظيم الأسرة والوقاية والعلاج من الأمراض المنقولة جنسياً، وكذلك تقديم خدمات صحية صديقة للشباب والشابات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وتضمين التثقيف الجنسي في برامج التعليم، وتنفيذ برامج ومشاريع إقليمية تهدف إلى تعزيز تمكين الشباب في المنطقة العربية وحصولهم على حقوقهم، كإنشاء مركز التميّز الإقليمي للشباب وإطلاق ميثاق الشباب العربي.

---

1 نظّمت المشاورة الإقليمية لليافعين والشباب بالتعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية، بالشراكة مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - إقليم العالم العربي والمعهد العربي لحقوق الإنسان وشبكة الأقران الشباب Y-PEER.

2 الشباب بكل فئاته دون تمييز من أي نوع، من قبيل التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الأصل الإثني أو العمر أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغيره من الآراء، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الملكية، أو مكان الولادة، أو أي وضع آخر.

لكن المنطقة العربية لا تزال تعاني من عدة تحديات، كارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وانخفاض جودة التعليم، وضعف المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة والشباب، واستمرار اللامساواة والتمييز بين الجنسين والأعراف الاجتماعية الضارة والحواجز التي تعيق تحقيق النساء والفتيات كامل إمكاناتهنّ وتحد من استقلاليتهنّ وقدرتهنّ على اتخاذ القرارات الخاصة بهنّ، وتزيد كذلك من مخاطر تعرُّضهنّ للعنف والزواج القسري والممارسات الضارة الأخرى كختان الإناث وزواج الأطفال، وانتشار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وعدم وجود الفرص للشباب لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، والحواجز والثغرات القانونية في مجال حماية حقوق الإنسان والكرامة والمساواة، إضافة إلى ذلك قلة البيانات حول أوضاع مختلف الفئات الشبابية والتداعيات السلبية للتغيُّر المناخي والنزاعات على تنمية الشباب وتمكينهم، وغيرها من التحديات الناشئة.

ويكتسب الاستعراض الحالي أهمية خاصة في ظلّ عدم الاستقرار السياسي والأزمات المتعاقبة التي شهِدتها المنطقة العربية والتي كان آخرها انتشار جائحة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية الواسعة النطاق على حياة السكان ورفاههم.

إننا معنيون جميعاً بقضايا السكان والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساهمة في تحسين حياة الأفراد، ونساهم بخبرتنا وطاقاتنا وتجاربنا وابتكارنا للعمل على تسريع تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وبمقتضاه، نورد هذا الإعلان الذي يتضمن التزاماتنا ثم توصياتنا.

الالتزامات

نحن، شباب وشابات وفتيات المنطقة العربية، نتعهد بأن نكرس قدراتنا وجهودنا وعزيمتنا نحو:

1. العمل على تسريع تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
2. تعزيز التطوّع وروح المبادرة في جهود التنمية على الصعيدَين الوطني والمحلي وتعزيز السلم والتماسك الاجتماعي والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
3. العمل من أجل مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك إشراك المؤثِّرين والمؤثِّرات، وتعزيز دورنا عبر شبكات تثقيف الأقران ووسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق المساواة بين الجنسين والتحرك من أجل تطوير وتفعيل السياسات والبرامج والقوانين التي تُعنى بإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.
4. الدعوّة إلى المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والمدنية عبر الانخراط في الديناميكيات المحلية والإقليمية والدولية لإيصال أصوات الشباب واليافعين، خاصة في المجتمعات الأكثر هشاشة.
5. الانخراط في جهود تطوّعية لدعم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، مع التركيز على الفئات الأكثر هشاشة.
6. حشد الدعم والمناصرة من أجل وصول الشباب للمعلومات الدقيقة والمحدَّثة حول صحتهم الجنسية والإنجابية وحقوقهم الإنجابية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.
7. دعوة صانعي القرار إلى سنّ وتفعيل سياسات وبرامج صديقة للشباب، بمن في ذلك الشباب ذوو الإعاقة.
8. تعزيز الحوار والتضامن والتعاون بين الأجيال.
9. تشارُك الخبرات وتبادُل الممارسات الفضلى مع توظيف كل الإمكانيات، بما في ذلك الرقمية، لإيجاد حلول ابتكارية لدعم الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي تستجيب لاحتياجات الشباب واليافعين.
10. إنشاء وتطوير محتوى إعلامي شبابي موثوق حول المفاهيم والأسئلة المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية وتيسير الوصول إليه، مع احترام الخصوصيات الثقافية والوطنية.

التوصيات

نحن، شباب المنطقة العربية، ندعو الدول الأعضاء وكذلك الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأمم المتحدة وسائر صانعي القرار إلى العمل على تنفيذ التوصيات التالية:

1. تطوير سياسات وبرامج موجَّهة وصديقة للشباب، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والفئات الهشة، وكذلك سياسات وبرامج مبنية على التمييز الإيجابي، وتعزيز المشاركة السياسية للنساء والشباب والشابات ووصولهم إلى مراكز صُنع القرار.
2. تطوير منظومة الإحصاء وجمع البيانات وإجراء الدراسات الدورية والمحدَّثة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وآثاره وأنواعه، مع ضمان خصوصية المعلومات المجمَّعة وحمايتها.
3. تعزيز الخدمات الموجَّهة للناجين والناجيات من العنف وتوفير الحماية والحقّ في الوصول إلى الحزمة الأدنى للخدمات لضحايا العنف الجنسي.
4. تكثيف الرقابة ومتابعة برامج الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وضمان استقلالية منظومة الرقابة والمحاسبة.
5. الدعوّة لسن قوانين شاملة للتعهُّد بالناجين والناجيات تشمل الوقاية والحماية والخدمات الشاملة والمكيَّفة للناجيات من العنف من النساء ذوات الإعاقة والفتيات العاملات، المهاجرات واللاجئات.
6. تعزيز التنسيق بين الأطراف المعنيّة من الحكومات وصانعي القرار والمجتمع المدني على المستويَين الوطني والإقليمي من أجل تفعيل القوانين الرادعة للعنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم وصول الناجيات للخدمات والحماية ورد الاعتبار.
7. المتابعة الدولية والمحاسبة وفق تعهدات والتزامات الدول على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري والدولي.
8. اشتراط الحصول على الدعم الدولي المالي وتوزيع الموارد على أساس مدى التزام الحكومات بتنفيذ التزاماتها وتعهُّداتها.
9. تعزيز حملات رفع الوعي حول حقوق الفئات المختلفة والاستجابة لها، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وأوساطهم وطُرق التواصل المعتمَدة لديهم.
10. دعم برامج الثقافة الأهلية والوالدية المعنيّة بعدم التمييز والمساواة والعلاقات الصحية.
11. تفعيل دور الرقابة على وسائل الإعلام التقليدية والرقمية التي تروّج للعنف القائم على النوع الاجتماعي والصور النمطية السلبية للنساء.
12. اعتماد ميثاق إعلامي يحدِّد مسؤولية وواجب الإعلام في نبذ العنف القائم على النوع الاجتماعي، والترويج لثقافة المساواة بين الجنسين.
13. دعم مشاركة واستهداف الرجال والفتيان في برامج التوعية والتثقيف حول الممارسات الضارة والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
14. العمل مع القادة المجتمعيين، وخاصة الدينيين، من أجل توضيح الصور المغلوطة ونبذ العنف الموجَّه ضد النساء.
15. دمج التثقيف الجنسي الشامل في مناهج وبرامج التعليم، بدءاً من المستويات الأولى.
16. وضع سياسات وقوانين وإجراءات تضمن حقّ الوصول الآمن لكل فرد، وخاصةً للفئات الأكثر هشاشة، إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بمن في ذلك الأشخاص في المناطق المهمشة والتي يصعُب الوصول إليها، وكذلك المساجين، والفتيات، والأشخاص ذوو الإعاقة، والنازحون واللاجئون، وعديمو الجنسية، وأصحاب الاضطرابات النفسية وكبار السن.
17. ضمان حقّ الوصول الآمن والكريم للجميع إلى وسائل تنظيم الأسرة ووصول الفتيات والنساء إلى وسائل النظافة الشخصية في فترة الطمث.
18. إدماج خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي مع خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.
19. تبنّي إجراءات تضمن المشاركة الهادفة والفعّالة لليافعين والشباب في الهيئات الوطنية العاملة في مجال صحة الشباب.
20. تعزيز التنسيق والتشبيك والتنظيم بين الجهات الحكومية ومؤسسات العمل المدني والقطاع الخاص وهيئات الأمم المتحدة، وإقامة شراكات جديدة للتوصّل إلى خارطة خدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على مستوى الدول العربية، لمنع التشتُّت وتكرار الخدمات ولتحقيق التكاملية.
21. العمل على تأهيل وتدريب العاملين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لضمان الكرامة والحقوق وتقديم الخدمة المناسبة للفتيات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة.

22. تقديم الدعم، المالي والتقني، لمؤسسات العمل المدني العاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لتعزيز وضمان استمرارية تدخلاتها.
23. تفعيل دور الشباب في ابتكار طُرق مبدِعة للوصول إلى معلومات موثوقة حول الصحة الجنسية والإنجابية من خلال المنصات الإلكترونية واستخدام الذكاء الاصطناعي والمسرح التفاعلي والعلاج من خلال الدراما وغيرها من الطُرق، مع مراعاة القوانين المحلية ذات الصلة بهذه الأدوات.
24. تفعيل الحوار بين الأجيال حول الحقوق الإنجابية والصحة الجنسية والإنجابية عبر خلق منصات وفضاءات آمنة واقعية وافتراضية.
25. العمل على رفع الوعي حول الحقوق القانونية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال توظيف كل الإمكانات المتاحة وإشراك كافة الأطراف الفاعلة.
26. توفير ونشر بيانات وإحصاءات رسمية محدَّثة حول الشباب في موضوعات الصحة الجنسية والإنجابية، مع إشراك الفاعلين الأكاديميين من جامعات ومراكز البحث، وإعطاء الفرصة للشباب الباحثين للمشاركة في هذه المبادرات، مع ضمان خصوصية المعلومات المجمَّعة وحمايتها.
27. الاعتماد في بلورة البرامج والمخططات الموجَّهة للشباب على أبحاث ودراسات ميدانية.
28. وضع إجراءات محاسبة تضمن عدم تعرُّض النساء للعنف خلال تلقّيهنّ خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وخاصة خلال الولادة.
29. إيجاد استراتيجية عمل موحَّدة بين الهيئات الحكومية المختلفة، مع ضمان تكامل السياسات العامة في ما يتعلق بتفعيل دور الشباب وضمان الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.
30. وضع وتفعيل سياسات وإجراءات لضمان حقّ وصول النساء لخدمات الإجهاض الآمن، حيث هو قانوني، وتقديم خدمات الرعاية ما بعد الإجهاض لضمان صحة الأمهات ورفاههنّ.
31. وضع وتفعيل سياسات وإجراءات عملية للحدّ من ممارسة ظاهرة ختان الإناث في الدول العربية.
32. وضع سياسات تضمن تمثيل الشباب واليافعين كشركاء في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية التي تهمّهم.
33. رفع كفاءة الأُطُر العاملة ضمن مؤسسات الدولة وإداراتها للاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات المتطوّرة للشباب.
34. ضمان وجود/تفعيل مشاريع ومبادرات وحملات مناصَرة تكون تحت إشراف وزارات الدولة، وبالأخص المرأة والشباب والتربية والتعليم، مع إشراك الجمعيات والمنظمات المحلية والوطنية والعربية والدولية لتقنين كلّ من زواج الأطفال وختان الإناث وغير ذلك من الممارسات الضارة والحدّ منها، بما يشمل رفع السن القانونية للزواج.
35. سنّ/تفعيل قانون إلزامية التعليم المجاني، وخاصة في المناطق النائية.
36. رفع الوعي بالصحة الجسدية والجنسية للفتيات، مع إشراك الفتيان في ذلك، من خلال خلق برامج مشتركة تضم شباباً من الجنسين حيثما أمكن كمجموعات مستفيدة، وكذلك رفع وعي أولياء الأمور.
37. توفير صناديق وقروض صغرى لدعم المشاريع الشبابية وريادة الأعمال والتشغيل الخاص بالشباب.
38. تغيير الصورة النمطية والسلبية عن الفتيات، وتطوير برامج خاصة بحماية الفتيات وتمكينهنّ، بما في ذلك الفتيات ذوات الإعاقة.
39. تشكيل لجان استشارية للفتيات ومن الفتيات كوسيلة لزيادة إدماجهن في تصميم التدخلات وعمليات صُنع القرار من خلال برلمانات الفتيات وتحديد كوتا معيّنة مخصَّصة للفتيات كبرلمانيات شابات.
40. ضرورة إدراج مصطلحات الفتيات والنساء في السياسات الوطنية مثل الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالشباب، الموجودة والتي هي بصدد التطوير.